«الشورى» يدعو إلى إجراء تغييرات للقيادات الفاشلة في عدد من المؤسسات

انتقد تقرير شوروي حديث حالة اللامبالاة والاهمال للمسؤولين الحكوميين وعدم الالتزام بالتوصيات والتوجهات العامة للدولة من خلال اهمال التوصيات الشورية والبرلمانية السابقة الهادفة لدعم مسيرة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في البلاد..
ودعا أعضاء مجلس الشورى الى إحداث تحولات إيجابية في الجهاز الاداري للدولة عبر اجراء عدد من التغييرات في القيادات التنفيذية للوحدات المخالفة ومجالس الإدارة فيها، عن طريق تفعيل مبدأ الثواب والعقاب .والالزام القسري بإنفاذ القوانين والانظمة الادارية المعمول بها.

صنعاء - بليغ الحطابي

إلغاء صناديق صيانة المباني المدرسية.. وتطبيق آليات وضوابط صارمة للمشاريع الاستثمارية

- المطالبة بإحالة مسؤولين متسببين بتجاوزات مالية إلى نيابة الأموال العامة
- جهاز الرقابة يوصي بالاهتمام بمشروع الرئيس الصالح السكني والتسريع في تنفيذه وبما يحقق الأهداف المتوخاة
- دراسة تعثُّر بعض المساهمات في رؤوس الأموال التي تساهم فيها بعض الوحدات والصناديق

تقرير اللجنة المالية بمجلس الشورى حول تقييمها وتحليلها لنتائج تقرير للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن مراجعته وتحليله الحساب الختامي للموازنات الملحقة والمستقلة والصناديق الخاصة للسنة المالية ٢٠٠٨، المقدم إلى مجلس الشورى في جلسته الاسبوع الماضي، أوصى بتطبيق آليات ومعايير وضوابط دقيقة وصارمة تكفل الإعداد والتحضير الجيد للمشاريع الاستثمارية المناطة بالوحدات المستقلة والصناديق الخاصة.

وحملت اللجنة في تقريرها الوزراء المشرفين على هذه الوحدات مسؤولية عدم تفعيل الدور الرقابي والعقابي ،مطالبة في الوقت ذاته ضرورة رفع كفاءة أداء نظام الرقابة على الأموال العامة، وتكثيف المتابعة والتحصيل أولا بأول لحصة الحكومة من فائض النشاط التجاري والذي تم ربطه في الموازنة العامة كحد أدنى.

كما أوصى التقرير الحكومة بإلزام وزارة الأوقاف والإرشاد بضرورة استكمال حصر ممتلكات الأوقاف وتحديد الموارد المتاحة لهذا القطاع، وبإلزام الحكومة أيضاً أن تقوم الهيئة العامة للتامينات والمعاشات بسرعة استكمال وإنجاز مشروع النظام الآلي المتكامل من أجل إيجاد قاعة بيانات للمؤمن عليهم من موظفي الدولة وتلافي القصور في آلية تحصيل الأقساط التأمينية المستحقة للهيئة لدى الجهات. كما رأت اللجنة إلغاء صناديق صيانة المباني المدرسية نظراً لأنها لم تعمل وفقاً لقانون إنشائها.

وطالبت اللجنة في تقريرها بإصدار قرار من مجلس الوزراء يفوض وزير المالية خصم نسبة ٣٠ بالمائة مقابل دعم السلطة المحلية من موارد صندوق التشجيع الزراعي والسمكي وصندوق صيانة الطرق والجسور وصندوق النشء والشباب وإضافتها إلى حساب السلطة المحلية أولاً بأول.

وأوصى التقرير الحكومة بالتوقف عن تحصيل موارد صندوق صيانة الطرق والجسور بالقانون القديم والعمل على تحصيلها بالقانون الجديد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٠م ليتمكن الصندوق من الحصول على موارده، كما أوصى بتفعيل مبدأ الثواب والعقاب وإحالة المتسببين بالإنحرافات والتجاوزات والمخالفات المالية إلى نيابة ومحاكم الأموال العامة، وإلزام الوحدات المستقلة والصناديق الخاصة باستثمار أموالها في الجوانب الاستثمارية التي تسهم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لقانون إنشائها.

> **التوقف عن تحصيل موارد صندوق صيانة الطرق والجسور.. وعمليات الشراء والتعاقدات بالأمر المباشر**

وكذا إلزام صناديق النظافة والتحسين التي تقوم بتحصيل رسوم غير قانونية خلافاً للرسوم المحددة بالقرارات واللوائح النافذة بالتوقف عن تحصيل تلك الرسوم لعدم قانونيتها.

وشددت اللجنة على ضرورة بحث أوضاع المؤسسات والهيئات التي تتلقى إعانة من الدولة وتستثمر أموالها في أذون الخزانة أو غيرها من السندات واتخاذ قرار بشأن خفض أو قطع الإعانة أو استعادة الأموال المستثمرة.

وخلصت اللجنة المالية في ختام تقريرها إلى جملة من التوصيات التي شددت من خلالها على ضرورة تنفيذ توصيات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووضع برامج زمنية للتنفيذ خلال فترة محددة على أن يتم تنفيذ ذلك من خلال الحكومة.وطالبت التوصيات بإقرار آلية تلزم الوحدات في القطاعين العام والمختلط بالالتزام بقانون ربط الموازنات لهذه الوحدات وحتى لا تستمر مخالفة القوانين عاماً بعد آخر.

وأوصت اللجنة وزارة المالية بالتأكد من كون الحسابات الختامية المقدمة للمؤسسات الدستورية حسابات نهائية، وإلزام المؤسسات العامة بنقل حساباتها من البنوك التجارية إلى البنك المركزي وفقاً للنظام النافذ.

> **قطع الدعم عن المؤسسات والهيئات التي تستثمر أموالها في أذون الخزانة أو استعادة الأموال المستثمرة**

كما أوصى التقرير بضرورة العودة إلى الدراسات الخاصة بإصلاح قطاع الكهرباء وإعادة هيكلته بما يمكن من معالجة الاختلالات الكبيرة في هذا القطاع، وعدم السماح بتزايد ديون وحدات القطاعين العام والمختلط لدى الغير والعمل على تحصيل ما هو مرصود منها مع وضع أنظمة تنظم ذلك.

وأعادت اللجنة المالية التأكيد على توصيتها السابقة بضرورة إصدار قانون ينظم الدين العام بنوعيه المحلي والخارجي ابتداء باهمية الحصول عليه وانتهاء بكيفية تسديده.

كما اقترح مجلس الشورى، في ختام نقاشاته تأسيس تقليد يقوم على تكريم المؤسسات التي تحقق إنجازات إيجابية لالتزامها بتوصيات الجهاز ومعايير وضوابط الأداء.

وكان التقرير لفت الى ما تضمنته أهم التوصيات التي خلص إليها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة،في التأكيد على ضرورة اهتمام الوحدات المعنية بمشروع الرئيس الصالح السكني والتسريع في تنفيذه, وبما يحقق الأهداف الاجتماعية النبيلة المتوخاة منه، وكذا ضرورة التزام كافة الوحدات والصناديق بالقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن المناقصات والمزايدات من حيث، إيقاف عمليات الشراء والتعاقدات بالأمر المباشر، واستيفاء كافة الوثائق والبيانات المؤيدة لعملية الصرف، وعدم تجزئة المشتريات.

وأكدت توصيات الجهاز على ضرورة الاهتمام والجدية من قبل الوحدات والصناديق بمتابعة تحصيل المديونيات المستحقة لها طرف الغير، ودراسة تعثر بعض المساهمات في رؤوس الأموال التي تساهم فيها بعض الوحدات والصناديق، حتى لا يؤدي ذلك إلى ضياع قيمة تلك المساهمات مع العوائد وإيجاد الحلول والمعالجات اللازمة لها.□

تطوير الإدارة الإعلامية

■ المتابع لمجريات منتدى الرقي حول مشروع قانون الصحافة سيلاحظ مدى حالة التفاعل التي اكتسبته الندوة وما شهدته من مداخلات قدمت الصورة الكاملة لأبرز متطلبات واحتياجات تطوير وتحديث ونمو النشاط الإعلامي وجعله أكثر قدرة على التعاطي مع مختلف التحولات والتطورات المتسارعة.

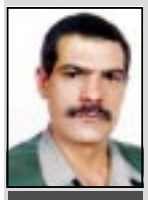

Œu wK vO

لن اسهب كثيراً في الحديث عن التصورات التي خرجت بها الندوة وإنما نجدها مناسبة للتأكيد هنا على أهمية مشاركة المجتمع المدني في تحليل القضايا والمشكلات باعتبار النشاط الإعلامي يعد نشاطاً إنسانياً بالدرجة الأولى يحتاج له مختلف الأنشطة والفعاليات على حد سواء وبالصورة التي تجسد الوقفة المسؤولة للمجتمع إزاء قضايا ومشكلات الإعلام والعمل سوياً على حلها خدمة للجميع، وإذا كانت الندوة قد جاءت لتجسد الأنموذج الأمثل للمشاركة الايجابية والفاعلة للمجتمع المدني في خدمة الإعلام والوطن فإن هذه التجربة تشجعنا على السير باتجاه تحريك الخمول الذي يعيشه الإعلام ولعل من أبرز المشكلات التي يعاني منها الإعلام هي عدم إيجاد المعالجات الناجعة للإدارة الإعلامية والتي تمثل حجر الزاوية وقاعدة الانطلاق نحو إعلام فاعل قادر على إيصال رسالته وإحداث التفاعل الشعبي والجماهيري معها.. فالإدارة الإعلامية في بلادنا للأسف الشديد وبالرغم من التطورات المهمة التي شهدتها الساحة اليمنية وعلى مدار ٢٠ عاماً من قيام الجمهورية اليمنية وما كفله دستورها من حريات وحقوق، نجدها لم تحرك ساكناً في السير باتجاه تطوير اسسها وقواعدها وأساليب نشاطها وبالتالي ظلت في حالة جمود وتقوقع وبصورة جعلتها عاجزة عن السير الحثيث في مواكبة التطورات وتقديم الخدمة الإعلامية المهنية القادرة على إحداث تفاعل الجمهور.. بأساليب مهنية لا تقل في أهميتها عن الأساليب المنطقية في العديد من الوسائل الإعلامية الرسمية في العالم العربي على الأقل، ولاشك أن بقاء الإدارة الإعلامية بعيدة عن التطور المنشود على مستوى مختلف جوانب العملية الإدارية تخطيطاً وتنظيماً واشرافاً ومتابعةً وتقييماً ورصداً وتحليلاً قد ترك أمام النشاط الإعلامي عوائق كؤودة تحول دون تمكينه من اللحاق بركب التطورات الإعلامية المتسارعة التي يشهدها عالم اليوم المتسم بالمزيد من الاتصالية والقدرة على خلق الإبداع والتألق.

إذاً فواقع كهذا تعاني منه الإدارة الإعلامية في بلادنا سيظل يؤثر دوماً في النشاط الإعلامي وهو أمر لا يتفق مع متطلبات بناء الدولة اليمنية الحديثة على صعيد مؤسساتها وعلى صعيد أنشطتها وفعالياتها الاقتصادية بالرأي العام، إذ أن هذا الإعلام التقليدي لم يعد مجدياً لهذه الدولة أو معبراً عن تطلعاتها، ذلك أن عملية التخطيط الاستراتيجي للسياسات الإعلامية سيظل أسير التفكير التقليدي غير المتفهم للتجديد وإدراك ضروراته كما أن أي نشاط تقوم بإنتاجه هذه الإدارة الإعلامية وعبر مختلف المؤسسات التابعة لها لن يكون مجدياً أو مثمراً في الوقت الذي سيتيح الفرصة أمام فعاليات إعلامية مختلفة غير رسمية من الاستفادة القصوى من حالة القصور هذه من خلال ولوج هذا الإعلام ميادين المهنية المعبرة تماماً عن الجمهور والملبية لاشباع حاجته من الرؤى والتصورات والأفكار الإعلامية المعدة في إطار قوالب مهنية ضامنة لإحداث التفاعل المنشود معها.□

قيادة الداخلية توجه بالتصدي بحزم للعناصر الإجرامية بمحافظة لحج

■ وجهت قيادة وزارة الداخلية الأجهزة الأمنية بمحافظة لحج التصدي بحزم وقوة للأعمال الإجرامية التي تستهدف المقار الأمنية والدوريات ورجال الأمن.

مشددةً على ضرورة ملاحقة المتورطين بهذه الأعمال من العناصر الخارجة على القانون والذين يحاولون إشاعة الفوضى وزعزعة الأمن والاستقرار.

وأكدت قيادة وزارة الداخلية في توجيهها للأجهزة الأمنية بمحافظة لحج على أهمية تفعيل عملية ملاحقة العناصر الإجرامية بالمحافظة والذين يشكلون خطراً على الأمن والاستقرار بحيث تكون عملية الملاحقة يومية وعلى مدار الساعة ومداهمة الأماكن والمناطق التي يحتمل وجودهم فيها.

وطالبت قيادة الوزارة بوضع حد للأعمال الخارجة على القانون وعدم التساهل مع مرتكبيها باعتبارهم عناصر إجرامية يجب تطبيق القانون عليها، وإحالتهم للنيابة والقضاء لينالوا جزاءهم العادل.□

رئيس الجمهورية.... بقية

وأكد فخامة الرئيس بقوله "ان مثل هذا الجيل من الشباب لم يعش مآسي التشطير ومعاناته ولهذا فانه يصبح صيدا سهلا لدعاة التفرقة والتمزق ومروجي ثقافة الكراهية و البغضاء للتغرير بهم لأن هؤلاء فقدوا مصالحهم غير المشروعة ويرون في اي انجاز يتحقق في ظل الوحدة المباركة بانه محاكمة حقيقية لهم وهم يدركون بانهم منبوذون من الشعب خاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية نتيجة افعالهم و اعمالهم في الماضي والحاضر"، منوهاً بما تحقق للوطن في ظل وحدته المباركة من تحولات و على مختلف الاصعدة.

وأضاف فخامته "ان من يرتكبون اعمال العنف والتقطع في الطرقات أو الاعتداء على المواطنين انما هم عناصر اجرامية خارجة على القانون وحاقدة على التنمية والاستقرار"، مؤكداً ان مثل هؤلاء لن يفلتوا من العقاب امام العدالة والرد على هؤلاء هو المزيد من التنمية و البناء.

ودعا فخامة الرئيس المواطنين في المناطق التي تتواجد فيها مثل هذه العناصر الخارجة عن القانون الى التعاون مع الاجهزة الامنية من اجل اداء واجبها في متابعة هذه العناصر وردعها لانها تسيئ بتصرفاتها الى ابناء تلك المناطق و تاريخهم و نضالهم سواء في ردفان أو الضالع.

ولفت فخامته الى ما عاناه العلماء و المرشدين و غيرهم من المواطنين من مثل هذه العناصر التي تفتقد الى الوازع الديني والوطني ولم تتورع عن ارتكاب ابشع الجرائم في حق المواطنين.

وتابع فخامة الرئيس قائلاً: "علينا ان نغرس في الوطن ثقافة المحبة والاخوة والتآلف ثقافة حب الوطن لأن حب الوطن من الايمان"، معربا عن عن تطلعه في أن يقوم أعضاء الملتقى وغيره من الملتقيات الوطنية ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني بدورهم لزرع ثقافة المحبة والاخاء والتسامح والولاء للوطن وهي الثقافة التي تكرس كل الجهود الوطنية من أجل اليمن وخدمته والحفاظ على وحدته.

وكان عدد من أعضاء الملتقى قد تحدثوا في اللقاء، موضحين أهداف الملتقى والأسباب التي دعت إلى إنشائه في مثل هذه الظروف التي برزت فيها بعض الأصوات النشاز التي تريد أن تزرع الفتنة والشقاق في صفوف المجتمع.

واعتبر أعضاء الملتقى الوحدة نعمة كبرى ومبعث فخر واعتزاز كل يمني الذي يجد فيها الأمن والأمان والحاضر والمستقبل .. مؤكدين بأنهم سيكونون الجنود الأوفياء للوحدة والمدافعين عنها بصلابة في وجه كل من يحاول النيل منها.

وأكد اعضاء الملتقى أن تلك العناصر الخارجة عن القانون والتي ترتكب الجرائم لا تمثل سوى نفسها وهي منبوذة من كافة المواطنين لأنها معروفة بتاريخها وممارساتها الإجرامية .. مؤكدين بأن راية الوطن ووحدته ستظل منتصرة وشامخة بالإنجازات.

الى ذلك قام فخامة رئيس الجمهورية بزيارة تفقدية لعدد من المشاريع الخدمية والإنمائية التي يجري تنفيذها في محافظة تعز، منها مشروع الخط الدائري السادس الذي يربط بين المطار الجديد ومنطقة حذران طريق الحديدة تعز بطول ٢٦كيلو و١٠٠ متر وبتكلفة ٤ مليارات ريال.

ويستهدف المشروع تخفيف الضغط على حركة السير داخل المدينة، بالإضافة إلى إيجاد تجمعات سكنية جديدة خارج مناطق الأزدحام السكاني.

كما زار فخامة الرئيس مشروع الصالح السكني في منطقة الحوبان مفرق ماوية، واطلع على سير العمل في المرحلة الأولى من المشروع التي تتكون من ٨٦٠ شقة بتكلفة أربعة مليارات وخمسمائة مليون ريال، وتتكون من ٤٣ عمارة كل عمارة تحتوى على خمسة أدوار وكل دور يحتوي على أربع شقق وتبلغ نسبة الإنجاز في المشروع حتى الآن حوالي ٥٠ ٪.

وحث فخامته على سرعة إنجاز المشروع طبقاً للمواصفات المحددة وأن يتم توزيعه على ذوي الدخل المحدود المستحقين للسكن وطبقاً لشروط ميسرة. □